جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

المرحلة الثالثة

تحديث الدول الاسلامية المعاصرة (تركيا – ايران – ماليزيا – إندونيسيا – باكستان)

م.م. مريم طه صبري

إصلاحات مصطفى كمال أتاتورك في الجانب السياسي

التمهيد

مثّل سقوط الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى نقطة تحول عميقة في تاريخ الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. فبعد أن كانت الدولة العثمانية تمثل الخلافة الإسلامية الجامعة، أُصيبت بهزيمة عسكرية أدت إلى تمزيق أراضيها وفق معاهدة سيفر ١٩٢٠، لتصبح مجرد كيان ضعيف تحت الهيمنة الأوروبية. وفي خضم هذا الانهيار ظهر مصطفى كمال، الذي عُرف لاحقاً باسم أتاتورك، قائداً عسكرياً وزعيماً سياسياً نجح في قيادة حرب الاستقلال التركية (١٩١٩–١٩٢٢)، التي انتهت بطرد قوات الاحتلال وإلغاء المعاهدة المجحفة، وتثبيت معاهدة لوزان ١٩٢٣ التي اعترفت بالجمهورية التركية الحديثة.

منذ اللحظة الأولى لإعلان الجمهورية، أدرك أتاتورك أن بقاء الدولة الجديدة مرهون بإعادة صياغة النظام السياسي، وتحريره من الإرث العثماني القائم على الحكم السلطاني والخلافة الدينية، والانتقال به إلى نموذج جمهوري قومي علماني يتماشى مع مفاهيم الدولة–الأمة الحديثة. وهكذا، انطلقت سلسلة من الإصلاحات السياسية التي لم تكن مجرد إجراءات إدارية، بل مثلت ثورة فكرية وسياسية غيّرت مسار تركيا برمّتها.

حين وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عام ١٩١٨، وجدت الدولة العثمانية نفسها أمام واقع جديد يهدد وجودها بالكامل، فقد مزقتها المعاهدات والاحتلالات الأجنبية، وانهارت مؤسساتها التقليدية التي كانت تستند إلى السلطنة والخلافة. وفي خضم هذا الانهيار، برز مصطفى كمال (أتاتورك) بوصفه القائد

العسكري والسياسي الذي نجح في قيادة حرب الاستقلال وتأسيس الجمهورية التركية الحديثة سنة ١٩٢٣.

غير أن قيام الجمهورية لم يكن مجرد تغيير في الشكل السياسي للدولة، بل استتبع مشروعاً شاملاً لإعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة. فقد أدرك أتاتورك أن بقاء الدولة مرهون بالقطيعة مع الموروث العثماني القائم على السلطان والخليفة، وأن بناء تركيا الحديثة يتطلب إدخال إصلاحات سياسية جذرية تُرسخ مفهوم السيادة الوطنية، وتعزز النظام الجمهوري، وتؤكد مبادئ العلمانية وفصل الدين عن السياسة.

لقد جاءت هذه الإصلاحات السياسية استجابةً لظروف داخلية وخارجية ضاغطة: فمن الداخل كانت تركيا تعاني تركة ثقيلة من الاستبداد وضعف المؤسسات، ومن الخارج كانت القوى الأوروبية تنتظر انهيارها لتقسيم أراضيها. ومن هنا كانت الإصلاحات السياسية التي قادها أتاتورك بمثابة ثورة حقيقية وضعت اللبنات الأولى لدولة قومية حديثة، تستمد شرعيتها من الشعب لا من الدين أو الوراثة.

بهذا التمهيد يمكن القول إن إصلاحات مصطفى كمال أتاتورك في الجانب السياسي لم تكن مجرد تعديلات دستورية أو إدارية، بل كانت مشروعاً لإعادة تعريف هوية الدولة والمجتمع، والانتقال من "الإمبراطورية العثمانية" إلى "الجمهورية التركية الحديثة".

اولا : إلغاء السلطنة وإعلان الجمهورية

كان أول إجراء سياسي جذري قام به أتاتورك هو إلغاء السلطنة العثمانية في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٢. وبذلك انتهى نظام سياسي استمر أكثر من ستة قرون، وأطيح بالحكم الوراثي للعثمانيين الذي ارتبط تاريخياً بالشرعية الدينية الإسلامية. لقد أراد أتاتورك أن يقطع تماماً مع الماضي العثماني، ليبني شرعية جديدة مستندة إلى السيادة الوطنية.

بعد ذلك بعام واحد فقط، وتحديداً في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٣، أعلن مصطفى كمال قيام الجمهورية التركية وانتُخب أول رئيس لها. مثل هذا الإعلان نقلة نوعية في البنية السياسية للدولة، حيث جرى ترسيخ مفهوم المواطنة والسيادة الشعبية بدلاً من الخضوع للسلطان. ومع هذا التحول، دخلت تركيا طوراً جديداً لم تعرفه في تاريخها، وهو طور الجمهورية القومية الحديثة.

ثانيا : إلغاء الخلافة وتكريس العلمانية السياسية

إذا كان إلغاء السلطنة قد وجّه ضربة للنظام الملكي الوراثي، فإن إلغاء الخلافة في الثالث من آذار ١٩٢٤ شكّل زلزالاً سياسياً ودينياً امتدت أصداؤه إلى العالم الإسلامي بأسره. فقد كان الخليفة عبد المجيد الثاني آخر رمز لوحدة المسلمين تحت مظلة واحدة، وبإلغائه أنهى أتاتورك مؤسسة سياسية–دينية تعود جذورها إلى صدر الإسلام.

لقد برر أتاتورك خطوته بأن الخلافة لم تعد تتماشى مع حاجات الدولة الحديثة، وأنها تعيق بناء نظام سياسي علماني يفصل بين الدين والسياسة. ومن هنا لم يكتف بإلغاء المنصب، بل عمد إلى إغلاق المدارس الدينية (المدارس الشرعية)

وإلغاء المحاكم الإسلامية، ووضع جميع المؤسسات الدينية تحت إشراف الدولة عبر رئاسة الشؤون الدينية. كان الهدف واضحاً: خلق دولة علمانية تستند إلى سلطة القانون الوضعي لا إلى الشرعية الدينية.

ثالثا : الدستور الجديد وإعادة هيكلة النظام السياسي

في نيسان ١٩٢٤ صدر الدستور الجديد للجمهورية، الذي نص بشكل صريح على أن السيادة ملك للأمة دون قيد أو شرط. وبذلك تم إرساء مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية الحديثة، وهو أن الأمة هي مصدر السلطات. كما رسّخ الدستور مبدأ الفصل بين السلطات، وإن ظل التنفيذ العملي للنظام السياسي متركزاً بيد رئيس الجمهورية وحزبه.

من خلال هذا الدستور، تم تعزيز المركزية السياسية، حيث جرى إلغاء الامتيازات التي كانت تتمتع بها بعض المناطق والأقليات في العهد العثماني، وأُعيد تنظيم الإدارة وفق مبدأ الدولة–الأمة، أي أن جميع المواطنين ينبغي أن ينتموا إلى هوية سياسية واحدة هي الهوية التركية. وبهذا أصبح مفهوم "التركية" رابطة سياسية قومية، لا مجرد توصيف إثني.

رابعا : الحزب الواحد والهيمنة السياسية

أدرك أتاتورك أن مشروعه السياسي الطموح لا يمكن أن يتحقق في ظل فوضى حزبية أو تعددية غير مستقرة، لذلك أسس عام ١٩٢٣ "حزب الشعب الجمهوري"، الذي سرعان ما أصبح الحزب الحاكم والوحيد. وقد تبنى هذا الحزب مبادئ الكمالية الستة: الجمهورية، القومية، الشعبوية، العلمانية، الإصلاحية، والدولتية (التدخل المعتدل للدولة في الاقتصاد).

على الرغم من بعض المحاولات المحدودة لتأسيس أحزاب معارضة، مثل "الحزب التقدمي الجمهوري" عام ١٩٢٤ و"الحزب الحر الجمهوري" عام ١٩٣٠، إلا أن هذه التجارب أُجهضت بسرعة، بدعوى أنها تهدد وحدة الدولة أو تمثل واجهات للتيارات الدينية أو الانفصالية. وبذلك بقي النظام السياسي خاضعاً لهيمنة الحزب الواحد، مما جعل الجمهورية التركية أشبه بنظام سلطوي متنور يفرض التحديث من الأعلى.

خامسا : السياسة الخارجية كامتداد للإصلاح السياسي

ارتبطت إصلاحات أتاتورك السياسية بسياسة خارجية حذرة وواقعية، إذ تبنى شعار "السلام في الداخل، السلام في الخارج". كان همه الأول تثبيت الاعتراف الدولي بالدولة الجديدة وصون سيادتها. وقد نجح في ذلك من خلال معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، التي اعتُبرت بمثابة شهادة ميلاد للجمهورية التركية. كما تجنب الدخول في تحالفات قد تستنزف الدولة أو تهدد مشروعه التحديثي. وهكذا توافقت السياسة الداخلية مع الخارجية في هدف واحد: حماية الاستقرار السياسي للجمهورية الوليدة.

سادسا : تقييم شامل للإصلاحات السياسية

يمكن القول إن إصلاحات أتاتورك السياسية كانت ثورية بمعايير زمنها. فقد نقلت تركيا من حكم إمبراطوري تقليدي إلى جمهورية قومية حديثة، وأدخلت مفاهيم السيادة الشعبية والدستور والعلمانية إلى الحياة السياسية. لكنها في الوقت نفسه جاءت على حساب التعددية والديمقراطية الحقيقية، حيث جرى التضييق على الحريات الحزبية وتهميش الأقليات العرقية والدينية.

ومع ذلك، يبقى الإرث السياسي لأتاتورك مؤثراً حتى اليوم، إذ أن أسس النظام الجمهوري والعلماني الذي وضعه استمرت، رغم ما واجهته من تحديات وصراعات لاحقة. فالتحول الذي أرساه كان عميقاً لدرجة أن أي نظام سياسي لاحق في تركيا لم يستطع تجاهله أو العودة عنه بالكامل.

الخاتمة

لقد مثلت إصلاحات مصطفى كمال أتاتورك في الجانب السياسي لحظة تأسيسية في تاريخ تركيا الحديث. فمن خلال إلغاء السلطنة والخلافة، وإعلان الجمهورية، وإصدار دستور علماني، وترسيخ الحزب الواحد، استطاع أن يضع البلاد على سكة الدولة–الأمة الحديثة. صحيح أن هذه الإصلاحات لم تحقق ديمقراطية تعددية فعلية، لكنها أسست لنظام سياسي جديد ظل يحدد ملامح الجمهورية التركية لعقود طويلة. وهكذا يمكن القول إن أتاتورك لم يكن مجرد زعيم سياسي، بل كان مهندساً لدولة بكاملها، نجح في إعادة صياغة الهوية السياسية لتركيا بين الشرق والغرب.